



USAID
من الشعب الأمريكي



مشروع المتابعة والتقييم والتعلم

تقييم مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني (SNBN) الملخص التنفيذي

إخلاء المسؤولية: تم إعداد هذا التقرير بدعم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. محتويات هذا التقرير هي مسؤولية شركة كايزن وحدها ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

المقدمة

عقدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، من خلال برنامج "دعم اللامركزية والحكم المحلي (USAID-CITIES)"، شراكة مع الحكومة الأردنية ومع البلديات الأردنية لدعم مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني (SNBN). وتشمل هذه المبادرة تطوير خرائط تحتوي على أسماء الشوارع وأرقام المباني في جميع البلديات البالغ عددها 100 بلدية وتركيب لافتات بأسماء الشوارع وأرقام المباني في تسع بلديات. وقد عبرت الحكومة الأردنية عن اهتمامها بتوسيع نطاق مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني SNBN لتشمل مختلف أنحاء المملكة. وقامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بإعداد خطة برامجية مبدئية وميزانية تقديرية لتنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في البلديات الـ 91 المتبقية بهدف تحقيق استكمال تنفيذ هذه المبادرة لكافة مناطق المملكة. ويهدف هذا التقرير إلى تقييم الفوائد الاقتصادية والحوكمة المحتملة لمثل هذا المشروع. وبشكل أكثر تحديداً، يسعى هذا التقرير إلى التعامل مع الأسئلة والأهداف التالية:

1. ما هي التجارب الأردنية والعالمية المقارنة في تطبيق مبادرات التسمية والترقيم بشكل منهجي وإلى أي درجة تستطيع هذه المبادرة أن تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
2. ما هي الفوائد الاقتصادية والمالية المحددة القابلة للقياس كمياً والتكاليف الخاصة بتنفيذ مبادرة التسمية والترقيم في جميع أنحاء المملكة؟
3. مقارنة الفوائد مع التكاليف واستخلاص حسابات معدل العائد الداخلي الاقتصادي (Economic Internal Rate of Return -EIRR) وصافي القيمة الحالية الاقتصادية (ENPV) المتعلقة برفع مستوى مبادرة التسمية والترقيم لتغطي كافة أنحاء المملكة، وبناء على التقديرات الأولية التي أعدتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بما فيها تكاليف الصيانة والإصلاحات.

أجرى فريق التقييم خلال الفترة من آب إلى كانون الأول 2020 عملية المراجعة المكتبية وجمع البيانات ووضع النماذج التحليلية والانتها من كتابة التقرير. وقد كانت النتيجة والخلاصة النهائية للتقرير هي أن توسيع نطاق مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني (SNBN) على المستوى الوطني تنطوي على احتمالات كبيرة للنمو الاقتصادي وتحسين عملية توصيل بعض الخدمات العامة. كما أنه يمكنها رفع كفاءة المرافق العامة التشغيلية.

المنهجية

اتبع فريق التقييم مجموعة من الأساليب لتنفيذ هذا التقييم وذلك باستخدام بيانات كمية ونوعية من مصادر أولية وثانوية. وقد شملت البيانات الكمية بيانات مشروع CITIES وإجراء مسح لما يزيد على 60 من أصحاب المصالح، ذلك بالإضافة إلى مراجعة التقارير المنشورة بهذا الخصوص. كما شملت البيانات النوعية إجراء مقابلات مع ما يزيد على 110 من المختصين وأصحاب العلاقة وإجراء مراجعة للتقارير والوثائق ذات العلاقة.

وقام الفريق ببناء نموذج تحليل التكاليف والفوائد (Cost Benefit Analysis-CBA) الذي يقيس الفوائد المحتملة لتوسيع مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني ومقارنة هذه الفوائد مع التكاليف المتعلقة بها بهدف احتساب معدل العائد الداخلي الاقتصادي (EIRR) وصافي القيمة الحالية الاقتصادية (Economic Net Present Value -ENPV). وتؤثر مبادرة التسمية والترقيم على عدد واسع من النشاطات، وهو ما يجعل من إمكانية قياس أثرها الكلي أمراً غير عملي. لذا، قام فريق التقييم بتشكيل عينة من الفوائد، بما فيها الفوائد المالية والتجارية وأخرى تتعلق بالمرافق وخدمات الطوارئ، وهي أمور من المجدي قياسها وتمثل المجال الأوسع، كما أنها متوافقة مع الأولويات الحالية الواردة في استراتيجية التعاون من أجل التنمية 2020-2025 الأردن (USAID-COUNTRY DEVELOPMENT COOPERATION STRATEGY-Jordan -CDCS 2020-2025)، وخاصة النمو الأكثر شمولية والذي يقوده القطاع الخاص، وتعزيز الأمن المائي، وتعزيز الحوكمة العادلة والديمقراطية، وتحسين النتائج الصحية المجتمعية. كما قام الفريق بالتعاون مع برنامج USAID CITIES بتطوير نموذج تكاليف لتوسيع مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في الأردن خلال فترة خمس سنوات تتبعها عملية الإدارة والصيانة (بما فيها الاستبدال الشامل للافتات القديمة) خلال فترة 20 سنة.

كذلك أجرى الفريق تحليلاً متعدد المعايير (Multi Criteria Analysis -MCA) لدراسة الفوائد المحتملة لتوسيع مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني والتي يشكل قياسها تحدياً. ويعمل التحليل المتعدد المعايير كأداة تكميلية لتحليل التكاليف والفوائد (CBA)، حيث يوفر نظرة معمقة في الفوائد التي لا يمكن قياسها والناجمة عن مبادرة التسمية والترقيم المباني. ويتم تصنيف الفوائد، والتي تضم تلك التي تم قياسها في تحليل التكاليف والفوائد (CBA)، في أربع مجموعات من الخدمات: الحكومة، والمرافق، والخدمات التجارية، والسفر الفردي، إضافة إلى فائدة الخدمات المالية المنفصلة. ويتم قياس هذه الفوائد وتحليلها من خلال أربعة معايير لتقييم الأثر، وهي: الأثر المدني والأثر الاقتصادي وأثر الحوكمة والأثر البيئي. وقد استلهمت هذه الآثار من النتائج المرغوبة التي اشتملت عليها وثيقة "الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية"، إضافة إلى أهداف وثيقة استراتيجية وزارة الإدارة المحلية المتعلقة بتسمية الشوارع وترقيم المباني. وقد تم عرض التحليل في مصفوفتين تعملان على قياس كل من الأثر الإجمالي الناتج حسب الفائدة والأثر الإجمالي المقدّر حسب المعيار.

الخلفية

تؤدي مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني عملاً هاماً بحيث تقوم على جمع قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لجميع العقارات في منطقة ما مع تثبيت لافتات واضحة، كما تعمل على تمكين الحكومة من القيام بمهامها (مثلاً إدارة الضرائب) وتمكين القطاع الخاص (مثلاً خدمة العملاء) والأفراد (مثلاً تحديد موقع الخدمات). ويذكر بأن الأردن قام بإدخال عملية تسمية الشوارع وترقيم المباني في أمانة عمان الكبرى عام 2007 وكذلك في أجزاء من العقبة وإربد مؤخراً. وقد طلبت وزارة الإدارة المحلية أن تقوم الوكالة الأمريكية من خلال برنامج USAID CITIES بدعم تنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في تسع بلديات كخطوة أولى نحو تحقيق رؤية وزارة الإدارة المحلية بإيجاد خرائط دقيقة وتنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء المملكة. وتسعى وزارة الإدارة المحلية من خلال تنفيذ هذه المبادرة إلى تحقيق جملة من الأهداف بما فيها تمكين التنمية الاقتصادية وتحسين عملية إيصال الخدمات وتعزيز أتمتة العمليات الحكومية وإجراء تحسينات ملموسة في المجتمعات المحلية، وهو أمر متناسق مع أهداف الدول الأخرى التي طبقت مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني

ولإدراكها لأهمية تنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في الأردن، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في الأردن بتطوير خرائط تسمية الشوارع وترقيم المباني لجميع بلديات الأردن البالغة 100 بلدية وتقوم بتنفيذ المبادرة في تسع بلديات. ويضم دعم الوكالة الأمريكية الإعداد وضبط الجودة للخرائط والتوظيف والتواصل مع المجتمعات المحلية والتركيب لاسماء الشوارع وأرقام المباني في البلديات المستهدفة.

النتائج

التجربة العالمية

تمكّن مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني الدول من إجراء تحسينات كبيرة بعد أن تتوفر العناوين بشكل منهجي محلياً. وفي الدول النامية، تعتبر مبادرة إصلاح الإدارة المحلية للضرائب من أكثر المبادرات شيوعاً والمتعلقة بالتسمية والترقيم. ويبرز هذا كتطبيق محتمل وواعد لمبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في الأردن. وفي الدول المتقدمة (مثل استراليا، الدنمرك، المملكة المتحدة) يصبح بالإمكان ومن المجدي تحقيق عدد من فرص النمو الاقتصادي المرتكزة على قواعد بيانات لعناوين موحدة ودقيقة عندما يتم تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء الدولة. ويدرك أصحاب العلاقة في الأردن أهمية هذا الموضوع ويتطلعون إلى فرص لتطبيق مبادرة التسمية والترقيم على التنمية الاقتصادية بهذا الأسلوب. وتقدم مقارنات دولية كهذه تشجيعاً قوياً وتوجيهاً مفيداً عندما تبدأ الأردن بالسير قدماً في تنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني.

إدارة الضرائب

سوف تمكّن مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني البلديات من تقوية شؤونها المالية من خلال تحسين جمع ضريبة الابنية والاراضي وغيرها من الرسوم باتباع نماذج تمت ملاحظتها في دول نامية أخرى وممارسات مطبقة حالياً في الأردن. فضريبة الابنية والاراضي هي المصدر الرئيسي لدخل البلديات الذاتي ويقدر بحوالي 139 مليون دينار (196 مليون دولار) أو 76% من الـ 182 مليون دينار (257 مليون دولار) التي جمعتها البلديات عام 2019.

عندما يقوم شخص ما بشراء عقار، تسجل البلدية المالك الجديد على أنه مكلف بدفع الضرائب وتقوم بتخمين (تقييم) العقار لتقدير الضريبة، وتتوقع من المالك دفع الضريبة سنوياً. إلا أن الامتثال والتطبيق التقليديين يكونان ضعيفين في غالب الأمر، ويؤدي هذا إلى نسب منخفضة من الدفع وفجوات متسعة في التمويل البلدي والاعتماد على تحويلات من الحكومة المركزية. ولذا، تمكّن مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني البلديات من اتخاذ توجه ابتكاري ونشط نحو التحصيل من خلال إرسال إشعارات بالتحصيل بشكل شخصي إلى منزل المكلف بدفع الضريبة أو إلى مكان عمله، وهو الأمر الذي حسن عملية التحصيل في أمانة عمان الكبرى. ويمكن لتنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء الأردن أن يمكّن بلديات أخرى من اتخاذ هذا التوجه وتوليد 6,3 مليون دينار (8,9 مليون دولار) إضافية كإيراد سنوي.

خدمات الطوارئ

يجد التقييم إلى أن تنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء الأردن سيساعد على إنقاذ حياة عشرات الناس وتوفير ملايين الدنانير من الأضرار بالممتلكات سنوياً نتيجة التجاوب الأسرع مع حالات الطوارئ.

طبيباً - ترتبط فترة الاستجابة الأقصر في حالات الطوارئ بشكل قوي مع تحقيق نتائج أفضل بالنسبة لصحة المريض. حصلت في عام 2019 في الأردن أكثر من 365,000 حالة طارئة وأكثر من 7,200 وفاة متعلقة بها. وتقدّر مديرية الدفاع المدني أن بإمكان مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني وحدها تحسين فترة الاستجابة في مناطق التوسع بواقع 8-10%. ويمكن لهذا التحسّن ومعه التغيّر المقدّر في النتائج لكل دقيقة من الرد الأسرع، أن ينقذ 30 حياة إضافية وتحسين النتائج الصحية للمئات كل سنة.

الحرائق - تعتبر الاستجابة الأسرع للطوارئ أمراً حاسماً في حالات مكافحة الحرائق حيث يمكن إنقاذ المزيد من الممتلكات إذا بدأت عملية مكافحة النيران بشكل أسرع. ويتكبد الأردن حوالي 35 مليون دينار (49 مليون دولار) من الخسائر نتيجة للحرائق كل سنة. ويمكن لتحسين فترة الاستجابة كما تم وصفها أعلاه، إضافة إلى استعادة الممتلكات المقدرة لكل دقيقة من الاستجابة الأسرع أن توفر حوالي 2,2 مليون دينار (1,7 مليون دولار) سنوياً.

الاستجابة في الأزمات (كوفيد-19)

يجد التقييم أنه يمكن لمبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني أن تكون مفيدة بشكل كبير في الاستجابة الفاعلة والفعالة للأزمات، خاصة في مجال التخطيط المحلي وتقديم الخدمات والتواصل على الصعيد الفردي. وقامت الحكومة الأردنية وعناصرها خلال أزمة كوفيد-19، وخاصة البلديات، بحملة غير مسبوقة لمكافحة الانتشار، بما في ذلك وضع ضوابط آمنة على الحركة وتقييم الأحياء وتوصيل شخصي للضروريات الأساسية للأفراد الأكثر تأثراً بالجائحة. وقد كشفت هذه التجارب، في حالة إدارة الأزمات، القيمة الهائلة لتواجد لافتات أسماء الشوارع في جميع الأمكنة وقواعد بيانات العناوين الشاملة وأنظمة المعلومات الجغرافية وخرائطها، وهي جميعها توفرها مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني.

التخطيط المحلي. يمكن لمبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني أن يساعد مصممي القيد الجغرافية على تحقيق التوازن بين الأمان والوصول إلى الموارد الحيوية. على سبيل المثال، أكد الأمين العام لوزارة الإدارة المحلية أسامة العزام على أن البلديات اكتشفت خلال موجة كوفيد-19 الأولى أن هناك حاجة لخرائط تفصيلية مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية لتصميم "إغلاق ذكي" من خلال تحديد المناطق المستهدفة بدقة بهدف عزل ووضع نقاط التفتيش والغلق للدخول والخروج بشكل فاعل، وتحديد سبل الوصول مشياً للحصول على الخدمات الأساسية مثل أفران الخبز والصيدليات ومصادر المياه (شاحنات توصيل الماء في حال استنفذت الأسرة مخصصاتها من المياه غير القابلة للشرب ومواقع التزود بمياه الشرب). وبالمثل، طلبت البلديات خرائط سكانية مرتبطة بعناوين الشارع لتحديد عدد الأعمال الجديدة المدارة من المنزل والتي يتوجب ترخيصها لملء الفجوات في الخدمات الأساسية. وأخيراً، طلبت المنظمات المجتمعية الخرائط نفسها لتحديد أماكن عمل متطوعيها بشكل مناسب عبر الأحياء لتوصيل الخدمات.

إيصال الخدمات المحلية. تسمح مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني لفرق الاستجابة الطارئة الوصول إلى المزيد من المواطنين بسرعة أكبر من خلال تحديد المسارات الأكثر كفاءة عبر المناطق المحلية. على سبيل المثال، استخدمت جرش وبشكل مضاعف نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني لإدارة التزايد في عمليات جمع القمامة بكفاءة من خلال تحديد الوضع الأمثل لتوزيع حاويات جمع القمامة ووتيرة إفراغها وذلك باستخدام خرائط الكثافة السكانية التفصيلية. كما اتبعت جرش توجهاً مماثلاً لتحديد مواقع المدارس بصورة أسرع وأسهل عند توزيع أدوات الحماية الشخصية للطلبة الذين يخضعون لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي). كذلك استغلت إربد وعجلون نظم تسمية الشوارع وترقيم المباني الخاصة بها واستخدمت خرائط تفصيلية للأحياء لزيادة فاعلية حملات التعقيم التي تقوم بها.

الخدمات المالية

سوف يمكن توسيع مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء المملكة من إيجاد المزيد من الحسابات البنكية امتثالاً لمتطلبات الأمن الوطني. تتطلب التعليمات رقم 2018/14 الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي من البنوك الحصول على عنوان الشارع الدقيق للأفراد والشركات الذين يقدمون طلباً للحصول على أغلب منتجات البنك المصرفية والائتمانية. وفي أمانة عمان الكبرى، التي يوجد لديها نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني شامل، تطبق البنوك بشكل صارم هذا المتطلب. بالمقارنة، في المناطق التي لا يوجد فيها نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني بشكل منتظم، تقبل البنوك وبشكل موحد البدائل الأفضل الأخرى المتاحة (مثلاً، فاتورة كهرباء، عقد إيجار). وتتمتع هذه الأساليب البديلة بالامتثال التقريبي وهي تخدم قطاعاً واسعاً من العملاء ولكنها تعرض البنوك والأردن لمخاطر أمنية حيث أن الوثائق البديلة توفر معلومات غير دقيقة عن الموقع. وفي حالات محددة، يمكن لهذه الأساليب البديلة أن تخلق حواجز أمام الخدمات المالية للعملاء الذين ليس لديهم أو لا يستطيعون بسهولة توفير وثائق بديلة. على سبيل المثال، يكون لدى سكان الشقق التي بنيت دون تصاريح (لتجنب تقييم ضريبة أملاك مرتفعة) أحياناً اتفاقيات استئجار غير رسمية وغير موثقة مع أصحاب المبني. سوف يساعد نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني على حل هذه التحديات من خلال السماح لجميع العملاء والبنوك بالامتثال مع هذا التعميم بشكل كامل وفعال.

الخدمات التجارية

يجد التقييم أن تنفيذ مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء الأردن سوف ينشط خدمات الإنترنت والتوصيل وتوسيعها عبر كافة مناطق المملكة من خلال خفض التكاليف وتحسين الأوضاع لمزودي الخدمات.

الإنترنت. يمكن لنظام تسمية الشوارع وترقيم المباني في كافة أنحاء المملكة أن يمكن توسيع الخدمات بـ 5-10% بينما يقوم بتخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الوصول إلى خدمات التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.

التوصيل. سوف يساهم نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني على مستوى الدولة بتنشيط العرض والطلب على خدمات التوصيل. يعاني مزودو الخدمات حالياً من صعوبة إيصال الطرود دون عنوان شحن دقيق. ولكن من خلال نظام التسمية والترقيم سيتمكن هؤلاء المزودين من تخفيض الكلفة بواقع 1,7 مليون دينار (2,4 مليون دولار) سنوياً وتحسين الجودة وتوسيع التغطية.

خدمات المرافق

يجد التقييم أن توسيع مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني سيمكن أصحاب امتيازات المرافق العامة في الأردن من الحفاظ على الموارد الطبيعية وتخفيض التكاليف من خلال خفض الخسائر في المياه والكهرباء وتيسير عملية فورة العميل وصيانة الشبكات.

المياه. يستطيع نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني تحقيق استجابة أسرع بواقع 20% لإصلاح الأضرار المحتملة في البنية التحتية، مما يوفر 280,000 متراً مكعباً من الماء و 0,8 مليون دينار (1,1 مليون دولار) سنوياً. إن كون الأردن دولة شحيحة بالمياه يعني أن تكون لجميع إجراءات توفير المياه أثر مضاعف على هذا المصدر الحيوي وبمساعدة على التعامل مع أحد معوقات النمو الاقتصادي التي حددها "تشخيص النمو الشامل في الأردن" الذي تم إعداده من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن.

الكهرباء. يساعد نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني على خفض الخسائر وتكاليف المرافق الكهربائية. سوف يعمل النظام على تيسير عملية قراءة العدادات والفوترة الشهرية وتسريع عمليات التوصيل للعملاء الجدد والتجاوب مع انقطاع الخدمة بالنسبة للمشاركين الحاليين، وكذلك خفض خسارة التوزيع بسرعة أكبر، والتحديد الدقيق للمواقع، الأمر الذي يوفر 0,5 مليون دينار (0,7 مليون دولار) سنوياً.

تقييم الأثر

في كل السيناريوهات، يبين نموذج تحليل التكاليف والفوائد معدل العائد الداخلي الاقتصادي (EIRR) فوق الحد الأدنى للمعدلات المعتمدة من المانحين والبالغة 10-12%، وصافي "إيجابي" للقيمة الحالية الاقتصادية (ENPV)، الأمر الذي يخلق قيمة اقتصادية للأردن. ويكشف التحليل المتعدد المعايير أن فوائد هامة لا يمكن قياسها تكمل فوائد قابلة للقياس تم وضع قيمها من قبل البنك المركزي، ولها أثر معتدل إضافي على الاقتصاد والحوكمة والروح المجتمعية إضافة إلى أثر معتدل على البيئة.

المحددات والاعتبارات

هناك أربعة عوامل تحدد وتعيق شمولية ودقة التقييم. الأول أنه يركز فقط على سبع فوائد قابلة للقياس لموازنة الإستنتاجات المدعّمة بالأدلة وذات كفاءة. والثاني أنه يقدّر الفوائد من خلال وضع المزيد من البيانات المحددة مع فرضيات أقل تأكيداً ارتكازاً على مقابلات الخبراء والدراسات المنشورة. وثالثاً، أنه يتوقع فوائد عديدة من خلال افتراض قائم على أن الحكومة الأردنية وغيرها من المنظمات سوف تستخدم نظام المعلومات الجغرافية بشكل مستمر. ورابعاً، إن تقييم أثر تسمية الشوارع وترقيم المباني يعتبراً أمراً غير مؤكد دائماً بسبب أربعة خصائص: إنه تأسيسي وغير ملموس وكامن ومتربط. ويظهر التقييم بما لا يدع مجالاً للشك أن توسيع مبادرة تسمية الشوارع وترقيم المباني هو شيء له ما يبرره.

الاستنتاجات

سوف يؤدي تطبيق نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني في جميع أنحاء المملكة إلى تحقيق نتائج اقتصادية هامة وإيجابية تتعلق بالحوكمة بالنسبة للأردن. ويدعم نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني العديد من الأهداف التنموية التي وضعتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية -والواردة كأولويات في استراتيجية التعاون من أجل التنمية- الأردن (2020-2025) (CDCS)، مثل النمو الشامل الذي يقوده القطاع الخاص والقدرات المعززة لتحسين الأمن المائي. وبالنسبة للأثر الاقتصادي، سوف يعمل توسيع نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني على تيسير الروابط الفعلية والرقمية مع الأسواق التجارية التي تعتمد عليها الاقتصادات الحديثة. وسوف ييسر كذلك الامتثال مع النظم البنكية للحد من غسل الأموال. وبالنسبة لأثر توسيع النظام على الحوكمة، فسوف يعزز الوضع المالي للبلديات من خلال إدارة ضرائب بشكل أفضل، ويدعم خدمات الاستجابة بفاعلية خلال الأزمات، ويمكن إدارة المرافق العامة بفاعلية أكبر. وإذا أخذت هذه العناصر مجتمعة بعين الاعتبار، فسوف يوفر توسيع نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني في الأردن (عبر فترة التحليل) ملايين الأمطار المكعبة من الماء وملايين الدنانير وإنقاذ حياة العشرات من الأشخاص، الأمر الذي يوفر قناعة قوية للسير قدماً بالمشروع.